

أقرت بالاقتران بالمشروع، ترفع على مجلس الوزراء للموافقة أو عدم الموافقة».

وشددت شمالي على أنه منذ عام 2010 لم تُخصّص أراضي على أسماء أشخاص إلا عبر مؤسسات وجمعيات محلية.

وخلال الحديث عن تخصيص أراضٍ للفصائل الفلسطينية، أكدت شمالي أن «التعامل يجري مع كل الفلسطينيين وكل منهم له فصل، وأن غالبية المؤسسات في غزة تعمل تحت إطار حزبي». وأشارت إلى أن المجلس التشريعي أصدر قانون حماية المقاومة الذي من خلاله تُخصّص الأراضي لها، لكنها رفضت الحديث عن إجراءاته ومعاييرها، ونصحت «الأخبار» بعدم الخوض في هذا الملف.

وفي ما يتعلق بأراضي مدينة بيسان الترفيهية ومدينة أصداء التي تضم عشرات الدونمات، أوضحت شمالي أن «هذه أراضٍ تتبع لمؤسسات، ولا يعني حزبيها، حتى لو كانت تتبع لأشخاص ذوي نفوذ سياسية، طالما كانت إجراءاته في أوراق الوزارات سلمية ومتكاملة».

وبيّنت أن عمليات التخصيص هي عملية إيجار طويلة الأمد للمؤسسة، من خلالها تدفع قيمة لا تقل عن 1 في المئة من قيمة الأرض للمؤسسات الربحية، ونصف بالمئة من قيمة المؤسسات غير الربحية، قبل إجراء العملية تحسب قيمة الأرض لتخصيص نسبة الإيجار.

وطرحت «الأخبار» على شمالي قضية أرض مجمع أبو خضرة التي مُنحت لمستشفى الوفاء التي قصفت خلال آخر عدوان على غزة، فبررت ذلك بالقول إن «الأرض هي أرض وقف تتبع لوزارة الأوقاف الدينية، ومُنحت الأرض من جهتها للمستشفى لعمل خيري».

وأكدت شامي وجود ملف تعديت على الأراضي الحكومية في داخل «سلطة الأراضي»، ووصفت الملف بأنه شائك جداً، وتتعامل الحكومة معه في الإزالة الفورية، وفق المادة 5 من قانون عام 1960 لإدارة الأراضي، الذي يخول من خلاله رئيس «سلطة الأراضي» إزالة التعديت على الأراضي الحكومية بالتعاون مع قوات الشرطة، ويومياً يجري التفتيش عن الأراضي التي هي عرضة للاستغلال.

القضايا في قطاع غزة، دون الإشارة إلى شركة «الساحل» التي سيطرت «حماس» على مقرها وحولته إلى مقر للنياحة العامة حالياً.

وبالعودة إلى دائرة الإسكان، كشف وكيل وزارة الأشغال ناجي سرحان، أن «السلطة» عملت على تقنين بعض المشروعات مقابل خدمات إسكانية في عهد الرئيس ياسر عرفات.

وأكد سرحان لـ «الأخبار» أن «هذا الأمر كان سارياً في عهد الرئيس ياسر عرفات، وهو متفق عليه، خاصة في ظل شخّ الموارد بداية تأسيس السلطة الفلسطينية».

مدير «دائرة التشريع» في غزة، يعقوب الغندور، قال إن التخصيص في عهد حكومة «حماس» أصبح بمقابل، على عكس ما كان في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات، حيث كان أشبه بهبة دون أي مقابل وكانه منحة، منطلقاً من الصلاحيات المخولة للرئيس.

أمّا في ما يتعلق بإدارة الأراضي

شركة «الساحل» التي تملكها سهى عرفات بين القضايا التي لم يعثر على مستند قانوني بشأنها

في عهد «حماس»، فتتهم مصادر حقوقية وقانونية الحكومة التي أدارتها «حماس»، بالانحياز إلى مصالح مؤسسات وجمعيات تابعة لشخصيات محسوبة على الحركة، مثل مشروعات أصداء وبيسان اللتين أقيمتا على أراضٍ حكومية.

وفي معرض ردها على كل ما يثار حول موضوع الأراضي الحكومية، أعلنت مسؤولة العلاقات العامة في «سلطة الأراضي» في قطاع غزة، أمل شمالي «الأخبار» على المعايير التي تعتمد خلال تخصيص الأراضي الحكومية، وهي تخصيص المؤسسات والجمعيات المحلية خلال تقديم المؤسسة لطلب تخصيص أرض ما بناءً على أوراق وإثباتات لأعمالها في غزة وسيرتها، وخطة للمشروع الذي تنوي تنفيذه.

وأضافت شمالي: «يرفع كتاب للجنة مكونة من بعض الوزارات، ويرحل الطلب لعدة وزارات، وهي وزارة الحكم المحلي ووزارة الإسكان ووزارة الداخلية ووزارة العدل، وإذا

دونماً في منطقة المحررات، وذلك بموافقة الوزارات المتخصصة ممثلة بالإسكان ثم سلطة الأراضي والحكم المحلي وبلدية بيت لاهيا في زمن السلطة السابقة قبل 2006».

وأكد مستثمر أراضٍ لـ «الأخبار» أن قيمة الأراضي التي جرت مبادلتها مع الواحة هي أقل بكثير من ناحية القيمة والفائدة، وهو ما يرجح فرضية وجود شبهات فساد في عملية المبادلة.

وأوضح مصدر مسؤول في «السلطة»، رفض الكشف عن اسمه، أن عملية المبادلة جاءت بقرار من رئيس «سلطة الأراضي» آنذاك فريح أبو مدين، دون العودة إلى الرئيس محمود عباس، على عكس ما يخوله القانون ويضبطه بشأن التصرف في الأراضي الحكومية للرئيس فقط.

ومن بين القضايا التي لم يعثر على أوراق ثبوتية بشأنها، بحسب ما علمت «الأخبار»، تبرز قضية شركة «الساحل» التي تملكها سهى عرفات أرملة الرئيس الراحل ياسر عرفات ومحمد رشيد رجل الأعمال المطلوب لـ «السلطة» في قضايا فساد، الذي تولى منصب المستشار الاقتصادي لعرفات.

مصادر أمنية في غزة أكدت اختفاء الكثير من الأوراق التي تعنى بهذه القضية، والتي أغلقت «السلطة» ملف التحقيق في شأنها، برغم الشبهات التي دارت حولها.

ومن القضايا التي رفعتها هيئة «مكافحة الفساد» ضد رشيد كانت معاملات له تتعلق بإدارة صندوق الاستثمار، حيث كان من بين هذه



المبادلة تمت بناءً على رغبة سلطة الأراضي، بحيث تجري المبادلة على نحو 18 دونماً من أرض الواحة مقابل إعطاء الحكومة 19

بزمّن زهيد وعملت «السلطة» على مبادلتها مع عدم موقعها الاستراتيجي مقارنة بموقع الواحة وقال «صاحب المشروع» إن «عملية

«حماس»... والكيل بمكيالين

التادي السياسية لحركة الجهاد دون قرار قانوني. وريقته الارض مسحوبة حتى هذه اللحظة»، وعملت السلطة على سحب ترخيص تخصيص الارض للنادي عام 1996. ورغم وجود محاولات من ادارة النادي لتخصيص ارض لها الا انها تصطدم دائماً بجهات أمنية تارة وخرى بالبلدية فتضللها يقول ليد. ويتساءل صاحب النادي: «هل بعد كل هذه المعاناة التي تلقيناها في عهد سلطة اوسلو بسبب هويتنا الإسلامية، ان تواجه بذات السياسة من الحكومة التي ينبغي ان تحمي المقاومة؟».

يؤخذ على حركة حماس عدم قبولها بتعليق وتخصيص اراضٍ لشخصيات وهيئات محسوبة على فصائل اخرى على غرار ما فعلته بمؤسساتها والاشخاص المحسوبين عليها. ومن بين المؤسسات التي رفضت «حماس» تخصيص اراضٍ لها برغم وجود رئيس الوزراء السابق اسماعيل هنية المتكررة بإعطائه ارضاً مخصصة له، كان نادي «السلام الرياضي» في بيت لاهيا الذي دمر الاحتلال عليه عام 2011. كما يقول مسؤوله جميل ليد لـ «الأخبار»، وأوضح ليد ان «السلطة قررت تخصيص ارض للنادي، وسرعان ما سحبته بدموي ميوك

تقرير

أوروبا نحو تشديد العقوبات على إسرائيل

الإسرائيلية. لكنها في الوقت ذاته، أعربت عن رغبتها في إعادة النظر في إمكانية إمرار قرار أممي مماثل، في حال فوز نتنهاو وتشكيل حكومة تعارض محادثات السلام. وفيما لم تقدم واشنطن بعد أي مقترح يتعلق بهذا الموضوع، أفاد دبلوماسيون بأنها وضعت خطوطاً حمراء، من دون تحديد تاريخ لتناجح المحادثات السياسية.

وفي هذا السياق، قال دبلوماسي غربي إنه «إذا أبدت الحكومة (الإسرائيلية) الجديدة توجهات يمينية، فإن احتمال أن يحصل شيء في نيويورك وارد». كذلك، لم تستبعد المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية جين باسكي، إمكانية أن تدعم الولايات المتحدة قراراً في الأمم المتحدة بشأن الفلسطينيين والإسرائيليين. وقالت: «نحن نقوم بموقفنا حالياً ولن نقرر مسبقاً بخصوص أي تحرك في الأمم المتحدة».

(الأخبار)

شركاءها، قبل أسابيع، أنها ستمنع أي تحرك ضد إسرائيل في مجلس الأمن في حال فوز إسحق هرتسوغ في الانتخابات



إسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط، في أعقاب إمكانية إعادة انتخاب بنيامين نتنهاو رئيساً لوزراء إسرائيل. وفي السياق، فقد ذكرت مجلة «فورين بوليسي» الأميركية، نقلاً عن دبلوماسيين غربيين، احتمال دعم واشنطن لمشروع قرار في الأمم المتحدة، يدعو إسرائيل إلى قبول حل الدولتين.

ويعلّل التقرير موقف واشنطن رباطاً بتصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنهاو، العلنية التي تراجع فيها عن قبوله حل الدولتين، إضافة إلى الوعود التي أطلقها بالمضي قدماً في بناء المستوطنات في المناطق الفلسطينية، قبيل إعادة انتخابه. وأشارت المجلة الأميركية إلى أن هذه التطورات «عكفت التفاوض من إمكانية نجاح الولايات المتحدة في التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين».

وذكر تقرير «فورين بوليسي» أن واشنطن كانت قد أخبرت

كذلك، تحدث التقرير الأوروبي عن أسباب أخرى وراء تصاعد العنف، ومنها «عمليات اقتحام اليهود للحرم القدسي الشريف، إضافة إلى السياسة المتشددة التي ينتهجها الأمن الإسرائيلي مع الفلسطينيين، والإجراءات العقابية التي تمارسها إسرائيل في حقهم، ومن ضمنها إخلاء المنازل وتدميرها».

ونقلت «ذا غارديان» عن مصادر أوروبية جيدة الاطلاع قولها إن التقرير، الذي يخضع حالياً للنقاش في بروكسل، يعكس رغبة قوية لدى الحكومات الأوروبية في اتخاذ المزيد من التدابير ضد إسرائيل، رداً على مواصلة الأنشطة الاستيطانية، ويأتي في وقت تواجه فيه أوروبا «واقعاً جديداً» يتمثل ببروز حكومة جديدة لبنيامين نتنهاو، قد تكون أكثر يمينية.

إضافة إلى ذلك، ربطت الصحيفة التقرير الأوروبي بمؤشرات قوية صادرة عن الإدارة الأميركية، تشي بأنها تعيد النظر في نهجها نحو

نشرت صحيفة «ذا غارديان» البريطانية تقريراً أوروبياً مسزياً يحذر من أن القدس المحتلة أصبحت على صفيح ساخن، بسبب «الاستقطاب والعنف»، اللذين وصلا إلى نقطة الذروة التي لم تشهدها المدينة، منذ نهاية الانتفاضة الثانية في عام 2005.

وبحسب التقرير الأوروبي، فإن القدس «تشهد أكثر الفترات انقساماً، منذ عام 1967، حين قامت القوات الإسرائيلية باحتلال الجزء الشرقي من المدينة». وقد دعا التقرير إلى تشديد العقوبات الأوروبية على الكيان الصهيوني، بسبب مواصلته بناء المستوطنات في المدينة، حيث ربط النشاط الاستيطاني بتأجيج الصراع.

ويصف التقرير ظهور «دورة من العنف... تهذد بشكل متصاعد قابلة استمرار حل الدولتين»، التي ذكر أنها تأثرت بمواصلة إسرائيل سياسة «ممنهجة» لبناء المستوطنات في «مناطق حساسة» في القدس.